Ontario

بيان صحفي

وزارة العدل

للنشر العاجل
15 نوفمبر 2006

حكومة ماكجينتي تعزز تشريع حقوق الإنسان

تعديلات لتفصيل النظام الجديد المقترح

تورنتو – صرح المدعي العام مايكل براينت اليوم أن حكومة ماكجينتي سوف تتقدم باقتراح إجراء تعديلات غرضها مزيد من التعزيز والتوضيح لمشروع القانون 107، قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006.

وقال براينت "نحن نريد التأكد من احتفاظ أونتاريو بدورها الريادي في تشجيع حقوق الإنسان، ومناهضة التمييز وحماية الضعفاء." "وتأتي التعديلات المقترحة على مشروع القانون 107 استجابة لما سمعناه أثناء المشاورات المستمرة، في جلسات استماع اللجنة التشريعية، وفي الاجتماعات التي تمت مع باربرا هول، رئيسة مفوضي لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو. من شأن القانون المقترح أن يجعل نظام حقوق الإنسان الجديد أقوى وأسرع وأكثر فعالية."

وتتضمن التعديلات الحكومية الأساسية على مشروع القانون 107، قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006، ما يلي:

- ترسيخ مجموعة من خدمات الدعم القانونية لهؤلاء الذين يسعون للإنصاف لدى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو، بما في ذلك إنشاء مركز دعم قانوني جديد لحقوق الإنسان يتم تمويله من الأموال العامة
- تقوية سلطة اللجنة في التحقيق في قضايا حقوق الإنسان، وحقها في التدخل في كافة المسائل المقدمة للمحكمة
- تعزيز استقلالية اللجنة في التصرف حسب تقديرها الخاص، وبما يتماشى مع المصلحة العامة. وسوف يتضمن ذلك المسؤولية المباشرة أمام مواطني أونتاريو
- توضيح سلطات المحكمة للتأكيد على عدالة الإجراءات وتشجيع اتخاذ القرارات بشفافية
- وضع معايير تستند إلى الجدارة فيما يتعلق بالتعيينات في اللجنة والمحكمة
- استبعاد قدرة المحكمة على وضع وتحميل الرسوم
- تمديد فترة تقييد تقديم شكوى من ستة أشهر إلى سنة واحدة
- تعديل البنود الانتقالية للسماح باستمرار التعامل مع الشكاوى الحالية عبر النظام القائم.

تقول هول "أنا واثقة أن هذه التعديلات التي نناقشها سوف تمهد لنظام قوي لحماية وتشجيع حقوق الإنسان في أونتاريو." "يقدم مشروع القانون هذا فرصة تاريخية للجنة لكي تتخذ نهجاً أكثر مبادرة واستراتيجية فيما يتعلق بالمسائل المنهجية الكبرى. وأنا أؤكد على التزامي بالعمل الوثيق مع المدعي العام، ورئيس المحكمة وغيرهم من الأشخاص المعنيين في التعديلات المقترحة على مشروع القانون، ولضمان تحقيق الانتقال بسلاسة إلى النظام الجديد."

يقول مايكل جوتهيل، رئيس المحكمة "سوف تضمن هذه التعديلات المقترحة أن إجراءات المحكمة عادلة ومنضبطة الوقت." "وأنا أنوي، إذا ما تم إقرار مشروع القانون، أن أجري مشاورات عامة بشأن قواعد وإجراءات المحكمة بينما نستمر قدماً في الأمر."

تقول ميشيل شراير، المدير التنفيذي، لمركز أزمات التحرش الجنسي في شاتام - كينت "نحن نثني على الحكومة لأنها لم تضف مزيداً من التقارير إلى ملف إصلاح حقوق الإنسان، بل قامت باتخاذ إجراءات فعلية." "سوف تساعد هذه التعديلات المقترحة على ضمان حصول النساء على جلسات استماع في وقت مناسب، وعلى التنفيذ الفعلي لحقوقهن."

تقول ريفا ديفنز، مفوض سابق لحقوق الإنسان "سوف تدفع هذه التعديلات المقترحة بالمقاطعة خطوة كبيرة إلى الأمام في سبيل ضمان وجود نظام لحقوق الإنسان في أونتاريو يتسم بالفعّالية وسهولة الاستفادة منه." "ينبغي أن نثني على الحكومة لاتخاذها هذه الخطوات."

يقول راج أناند، رئيس المفوضين سابقاً، "اتسم إصلاح نظام حقوق الإنسان بالبطء، ولكن انتهى الوقت لإجراء مزيد من الدراسات." "وبهذه التعديلات المقترحة، فإن المدعي العام يقدم خلاصة بسنين من الدراسات والتقارير والتوصيات. وأنا أمتدح شجاعة حكومة ماكجينتي في التزامها بإنفاذ حقوق الإنسان على نحو معقول وفعّال."

إن حكومة ماكجينتي تقف في صف أكثر الناس ضعفاً في أونتاريو. وهذا هو السبب في اقتراحها بتحديث وتقوية نظام حقوق الإنسان في أونتاريو لكي يمكن وبشكل أفضل منع التمييز، والفصل في الشكاوى بعدالة وفعّالية أكثر. تتضمن المبادرات الأخرى:

- إقرار قانون تمكين مواطني أونتاريو من ذوي الإعاقات، لعام 2005
- إنشاء فريق عمل مجتمعي معني بجرائم الكراهية وذلك لتقديم توصيات لتحسين الخدمات لضحايا جرائم الكراهية ولمنع وقوع ضحايا آخرين
- تقديم تشريع من شأنه، إذا تم إقراره، وضع نظام لمراجعة الشرطة وإنشاء هيئة مدنية مستقلة لإدارة نظام جديد لشكاوى الشرطة.

- 30 -

جهات الاتصال:

جريج كروني "Greg Crone"
وزارة العدل
مكتب الوزير
(416) 326-1785

بريندان كرولي "Brendan Crawley"
قسم الاتصالات
(416) 326-2210

www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca

الاستعلامات العامة عبر الهاتف: 416-326-2220 أو 1-800-518-7901

يمكن لضعاف البصر الاتصال بأرقام الهواتف المذكورة أعلاه
للاستماع إلى نص هذا المستند.
الهاتف النصي: 416-326-4012
جاري ترجمة هذا المستند إلى 14 لغة
وستنشر هذه الترجمات على الرابط التالي: www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca قريباً.